أثر الرقابة المصرفية على النمو الاقتصادي في رواندا منذ عام ٢٠٠٤

أ/ صباح السيد محمد محمد القصاص، أ.د. فرج عبد الفتاح فرج، أ.د. سالي فريد

مُلَخّص:

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الرقابة المصرفية على النمو الاقتصادي، وذلك بالتطبيق على رواندا خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتي عام ٢٠٢٠، وذلك من خلال رصد أساليب الرقابة المصرفية وأثرها على مؤشرات الأداء المالي والملاءة المالية؛ مما يوفر السيولة اللازمة لتمويل الاستثمارات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

فتوصلت الدراسة لعدم وجود تأثير واضح لتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية فى رواندا علي معدلات كفاءة رأس المال، كان هناك أثر إيجابي لمعدلات السيولة حيث ارتفعت نسبة السيولة من ١٥% لعام ٢٠٠٤ إلى أن وصلت ٦٥% لعام ٢٠١٠ كانت نسبة السيولة (الأصول السائلة إلى الودائع) التي تقيس قدرة البنوك على تلبية احتياجات السيولة تراوحت النسبة من ٣٥% إلى ٥٧% خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠) وهو ما تخطي الحد الأدنى المطلوب البالغ ٢٠%. بالإضافة إلى أثر إيجابي على القروض المتعثرة حيث هبطت نسبة القروض المتعثرة من ٣٢,٨% لعام ٢٠٠٤ إلى ٦,١% لعام ٢٠١٢ ثم مرت تلك النسبة بمرحلة من عدم الاستقرار منذ عام ٢٠١٣، ومن ناحية أخري صاحب تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية أثر سلبي على مؤشر الربحية حيث كانت نسبت الربحية عام ٢٠٠٤ كانت ٢٣,٩ % وفي ٢٠٢٠ وفقاً لأخر بيان صدر من البنك الوطني الرواندي بلغت النسبة في سبتمبر ١١,٠%. وأيضاً، ظهور معدل نمو عالى للأصول بالإضافة الى تحسن صافي الربح في القطاع المصرفي بشكل ملحوظ خلال الفترة ٢٠٠٤ حتى ٢٠١١ حيث لم تشعر البنوك الروندية بالأزمة المالية العالمية بشكل مباشر وفي عام ٢٠١٢ بلغت نسبة إجمالي الأصول ٣,٧% واستمرت في الإرتفاع حتى عام٢٠١٨ ثم انخفضت عام ٢٠١٩ -٢٠٢٠ من ٥,٩% إلى ٤,٥%، وعند تقييم الأرباح والربحية باستخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA) بالإضافة إلى نمو الدخل من السلف والعمولات وصافي هامش الفائدة يتضح استقرار معدل الربحية مما يعكس الاستقرار في القطاع المصرفي الرواندي نتيجة لتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي، وتمتع النظام المصرفي الرواندي بنسبة عالية من السيولة مما انعكس على معدلات الأمان بالإيجاب، وصل إجمالي الودائع في النظام المصرفي الرواندي إلى نسبة ١٣,٦ في

المائة من ٨٢٧ مليار فرنك سويسري في يونيو ٢٠١٢ إلى ٩٤٠ مليار فرنك سويسري في الربع الثاني ٢٠١٣.

وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في الرقابة الداخلية وإعطاء صلاحيات أكبر لمجالس إدارة البنوك في تطبيق أسس وقواعد الحوكمة بالإضافة إلى تطبيق أساليب جديدة في عمليات الرقابة الميدانية بالإضافة إلى تبني سياسة متخصصة في القطاع المصرفي الرواندي هدفها الحفاظ على مراكز رأسمالية قوية حيث يوفر مركز رأس المال القوي على مستوى الصناعة مقياسًا هامًا لقدرة البنوك على تحمل الخسائر غير المتوقعة الناتجة عن مخاطر الائتمان والسوق، لابد من تبني الحكومة الرواندية لسياسة الدمج والاستحواذ لتحافظ على معدلات نمو عالية في السنوات القادمة، الإشراف الكمي الموحد للقطاع المصرفي الرواندي يجب أن يمتد ليشمل جميع الكيانات المالية ذات الصلة ضمن مجموعة موحدة بما في ذلك الشركة الأم، والشركات التابعة والكيانات التي لدى المجموعة على الأقل خمسة بالمائة (٥٪) مشاركة. هذا ويجب أن تشتمل كفاية رأس المال داخل المجموعة علي المعاملات والأرباح، والسيولة، ومخاطر التركيز أو أي معلومات أخرى تعتبر مهمة، وتطبيق مزيدا من الاجراءات الاحترازية لمنع تكرار انهيار نمو الائتمان في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بعد فترة من نقص السيولة عندما قام صندوق التقاعد الحكومي بسحب الودائع للاستثمار المباشر في العقارات.

Summary:

The study aimed to determine the impact of banking supervision on economic growth. This is done by monitoring the methods of banking supervision and their impact on indicators of financial performance and solvency

In addition to a positive impact on non-performing loans, where the percentage of non-performing loans decreased from 32.8% in 2004 to 6.1% in 2012, then this percentage has gone through a period of instability since 2013. It was 23.9% and in 2020, according to the latest statement issued by the National Bank of Rwanda, the ratio in September was 11.0%. It recommended the expansion of internal control and giving greater powers to the boards of directors of banks in applying the foundations and rules of governance, in addition to applying new methods in field control operations, in addition to adopting a policy within the Rwandan banking sector aimed at maintaining strong capital positions because a strong capital position at the industry level provides a standard important to the ability of banks to withstand unexpected losses arising from credit and market risks, Standardized quantitative supervision of the Rwandan banking sector shall be extended to all relevant financial entities within a consolidated group including the parent company, subsidiaries and entities in which the group has at least five percent (5%) participation.

مقدمة

لقد شهد القطاع المصرفي العديد من التطورات على المستوى العالمي نتيجة لظهور البنوك الشاملة التي تقدم خدماتها لكافة القطاعات الاقتصادية، إلا أنه في ظل اعتماد الأنظمة الاقتصادية على آليات السوق واجهت البنوك العديد من المخاطر، الأمر الذي أدى إلى ضرورة الإلتزام بالمعايير الدولية؛ وما تفرضه من رقابة على المعاملات المصرفية للتحصن ضد الأزمات والمخاطر المحيطة بالقطاع المصرفي، حيث تعمل أجهزة الرقابة المصرفية على تطوير عمل النظام المصرفي لمواكبة التطورات العالمية والمعايير الدولية والوقاية من المخاطر.

وتُعد البنوك المركزية في أفريقيا هي المسئولة عن السياسة النقدية واستقرار وسلامة الصناعة المصرفية، لما يندرج ضمن مهامها الرئيسية من تنظيم ورقابة البنوك للحفاظ على سلامتها ومتانتها وتحجيم المخاطر التي تواجهها. هذا بالإضافة إلى أهدافها المتعلقة بتعزيز النمو الاقتصادي. لذا اتخذت الدول الأفريقية العديد من الإجراءات لتحسين أداء الجهاز المصرفي وكفاءته ليكون أكثر قدرة على المنافسة ومواجهة المخاطر، وذلك بتبني إستراتيجيات وبرامج إصلاح مصرفي تهدف إلى تعزيز الرقابة المصرفية؛ خاصة على عمليات إعادة الهيكلة والاندماج، وكفاية رأس المال، وحل مشكلة الديون المتعثرة، وتحسين الملاءة المالية بزيادة الربحية والسيولة، هذا بالإضافة إلى إعطاء الثقة للمودعين وتعزيز الاستثمار؛ بما يعزز النمو الاقتصادي.

إن تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان الأفريقية النامية يتطلب توفير المزيد من الموارد المالية من أجل زيادة الاستثمارات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي زيادة دخول الأفراد، ويمكن للبنوك المحلية أن توفر تلك الموارد لتمويل مختلف الاستثمارات؛ حينما تتوافر لديها السيولة والمدخرات المحلية الكافية، حيث تؤدي البنوك المركزية دوراً هاماً في ذلك من خلال تنفيذها لبعض السياسات، كسياسات سعر الصرف وسياسات النقد الأجنبي والسياسة النقدية والتمويلية والسياسات الرقابية والمصرفية. كما تعمل على إدارة الاحتياطيات الخارجية الرسمية وتنميتها من خلال استثمارها، إضافة إلى مساعدتها في توفير السيولة والاحتياجات التمويلية لاستثمارات القطاع الخاص.

أولاً: أهمية الدراسة

كانت هناك حاجة لمزيد من تطوير أنظمة الرقابة المصرفية في ورواندا، نظرا لأهميتها. ففي رواندا تكمن أهمية الرقابة المصرفية في تحديد أوضاع البنوك التي تخضع لرقابتها، بالإضافة لاتخاذها أساليب استباقية للتحقق من أمان وسلامة الجهاز المصرفي. وتدعيم أدوات وأساليب الرقابة بما يضمن حسن إدارة وأداء القطاع المصرفي، وذلك لتحقيق الاستقرار المالي، وتوفير الحماية لحقوق المودعين، وتتابع آليات البنوك لإدارة المخاطر، وتضمن كذلك احتفاظ البنوك برأس مال كافي

للحد من مخاطر الائتمان والسوق والأزمات المالية. وترجع الأهمية القومية للرقابة المصرفية في ورواندا إلى تأكدها من قيام البنوك بالمساهمة الايجابية في تطور الاقتصاد القومي، وذلك بزيادة تمويل الاستثمارات؛ مما يزيد من الناتج المحلي الإجمالي؛ وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحديد أثر الرقابة المصرفية على النمو الاقتصادي، وذلك بالتطبيق على ورواندا خلال الفترة منذ عام ٢٠٠٤ حتي عام ٢٠٢٠، وذلك من خلال رصد أساليب الرقابة المصرفية وأثرها على مؤشرات الأداء المالي والملاءة المالية؛ مما يوفر السيولة اللازمة لتمويل الاستثمارات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

ثالثاً: إشكالية الدراسة

تواجه الرقابة المصرفية في رواندا العديد من التحديات التي تعيق عملها؛ لعل أبرزها الهياكل التنظيمية للبنوك في رواندا، والتي لا تستطيع مواكبة المتطلبات والمعايير الرقابية الحديثة دون إدخال تطويرات عليها. بالإضافة إلى صعوبات تطبيق قواعد الحوكمة بما يمكن البنوك من إدارة المخاطر الناتجة عن الأزمات المالية والحفاظ على سلامتها ومتانتها. فضلاً عن ممارسة بعض البنوك لأنشطة البيع؛ والتي نتج عنها انحرافات وتجاوزات كبيرة للبنوك في أسواق الجملة، مما أثر على سمعتها وعلى الصناعة المصرفية ككل، وهو ما نتج عن ضعف الرقابة لحظر بعض الأنشطة المصرفية التي تؤثر على سمعة البنوك والثقة فيها. يضاف إلى ذلك؛ صعوبات إلتزام البنوك بمعايير الشفافية والإفصاح ودقة البيانات وصحتها. فضلاً عن تحديات أمن المعلومات؛ نتيجة لتطور الأنشطة المصرفية الإلكترونية، والتي فرضت تحديات على الجهات الرقابية، التي أصبح لزاماً عليها إدارة مخاطر أمن المعلومات؛ وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير العالمية. هذا بالإضافة إلى ضعف الرقابة المصرفية الناتج عن تنامي ظاهرة الاندماج والاستحواذ بين البنوك؛ وافتقار العديد من البنوك إلى التحديث الشامل في هياكلها المالية والإدارية واستراتيجياتها التنافسية، وكذلك انفتاح الأسواق المالية أمام البنوك العالمية، والذي أصبح يؤثر بالسلب على سلامة ومتانة الجهاز المصرفي، مما يؤثر على أداء البنوك وانخفاض ربحيتها وعدم قدرتها على تعزيز النمو الاقتصادي.

رابعاً: تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

"ما أثر الرقابة المصرفية على النمو الاقتصادي في رواندا منذ عام ٢٠٠٤؟"

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية، وهي:

١. ما هى أهم نظريات كمية النقود والنمو الاقتصادي؟
٢. كيف تطور القطاع المصرفي وما هى والتحديات التي واجهته في رواندا؟
٣. إلى أي مدى حققت برامج الإصلاح المصرفي في رواندا انجازاتها؟
٤. ما هي آليات وأساليب الرقابة المصرفية في رواندا؟
٥. كيف تسهم الرقابة المصرفية في تحسين الأداء المالي في رواندا؟
٦. ما هي مؤشرات النمو الاقتصادي في رواندا؟
٧. إلى أي مدى تعزز البنوك النمو الاقتصادي في رواندا؟

خامساً: فروض الدراسة

يتمثل فرض الدراسة الرئيسي فيما يلي:-

هناك أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المصرفية على النمو الاقتصادي في رواندا منذ عام ٢٠٠٤.

سادساً: منهج الدراسة

ستعتمد الدراسة على أسلوب التحليل القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لقياس أثر الرقابة المصرفية على النمو الاقتصادي في رواندا، من خلال معادلة انحدار متعدد، يقاس من خلالها أثر الرقابة المصرفية كمتغير مستقل (سعر الفائدة الحقيقي، والائتمان، والودائع، والسيولة، والربحية) على النمو الاقتصادي كمتغير تابع (الناتج المحلي الإجمالي).

- تمثل معادلة نموذج الانحدار المستخدمة في:
- $Y\ (GDP_t) = B_0 + B_1I_t + B_2C_t + B_3D_t + B_4L_t + B_5R_t$
- $Y\ (GDP_t)$ = المتغير التابع (النمو الاقتصادي) ويقاس بالناتج المحلي الإجمالي
- B_0 = الجزء الثابت أو المقطوع
- I_t = سعر الفائدة الحقيقي في الفترة t
- C_t = الائتمان في الفترة t
- D_t = الودائع في الفترة t
- L_t = السيولة في الفترة t
- R_t = الربحية في الفترة t
- مؤشر الربحية (R): يقاس من خلال معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity Ratio (ROE): وهو صافي الدخل بعد الضرائب كنسبة من إجمالي حقوق

الملكية. وكذلك معدل العائد على الأصول Return on Assets Ratio (ROA): وهو صافي الدخل بعد الضرائب كنسبة من إجمالي الأصول.

سابعاً: الإطار الزماني والمكاني

أ- ينصب الإطار المكاني للدراسة على دولة ورواندا،

ب- أما الإطار الزمني للدراسة فيبدأ منذ عام ٢٠٠٤ وهو العام الذي بدأت فيه الخطوات الفعلية لتنفيذ برامج الإصلاح المصرفي في رواندا.

ثامناً: خطة الدراسة

تنقسم الدراسة إلي ثلاث أجزاء رئيسية بالإضافة إلي النتائج والتوصيات وهى:

أولاً: تحليل أداء القطاع المصرفي الرواندي.

ثانياً: تطور مبادئ وأساليب الرقابة المصرفية وفقاً لمعايير الرقابة المصرفية الدولية.

ثالثاً: أثر تطور القطاع المصرفي على مؤشرات الملاءة المالية في رواندا.

رابعاً: النتائج والتوصيات والخاتمة

خامساً: المراجع

أولاً: تحليل أداء القطاع المصرفي الرواندي.

تم قياس معدلات النمو في القطاع المصرفي الرواندي وتحليل مؤشرات الملاءة المالية والأداء المالي للقطاع المصرفي الرواندي خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠) [1]، من خلال معدلات السيولة والأمان للقطاع المصرفي، والاستدلال على قدرة القطاع المصرفي الرواندي على المنافسة في ظل تطبيق سياسة الإصلاح المصرفي. وذلك من خلال البيانات المجمعة المنشورة في تقارير ونشرات البنك الوطني الرواندي في مختلف السنين من ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٢٠.

وأنه سيتم تحليل أداء القطاع المصرفي في رواندا من خلال عدة نقاط وهي (كفاءة رأس المال، والربحية، والسيولة، والإئتمان، والأداء)

1) Banque Nationale du Rwanda:**Requlation no 03/2008 on Licensing Conditions of Banks** (Kigali- Rwanda :National Bank of Rwanda 2010) P 55

أ- معدل نمو القطاع المصرفي في دولة رواندا خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

The growth rate of the banking sector (2004-2020)

في الفترة (٢٠٠٤-٢٠١١) كان النظام المصرفي الرواندي يتألف من ٩ بنوك تجارية و٦مؤسسات متخصصة (بما في ذلك ٣ بنوك للتمويل الأصغر، وبنك تنمية واحد، وبنك تعاوني واحد، وهو ما يمثل ٨٢,٣ في المائة و١٧,٧ في المائة من النظام المصرفي على التوالي. افتتح مصرفان فرعان في رواندا منذ عام ٢٠٠٩ وتم ترقية مؤسستين للتمويل الأصغر إلى بنك للتمويل الأصغر بينما تمت ترقية أحد بنوك SACCO إلى وضع بنك تعاوني خلال عام ٢٠١١, ومع ذلك ظل النظام المصرفي الرواندي صغيرًا ومركّزًا مع أكبر ثلاثة بنوك معًا تمتلك أكثر من ٥٠٪ من إجمالي أصول النظام[١].

جدول رقم (١)

معدل نمو القطاع المصرفي في رواندا خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنوات (years)	اجمالي الأصول (total assets)	إجمالي القروض (total loans)	الودائع (Deposits)	التزامات البنوك في الداخل (Due from banks in Rwanda)	التزامات البنوك في الخارج (Due from banks abroad)	السندات المالية (government securities)
٢٠٠٤	%٦٠,٨	%٩٠,٩	%٨٠,٦	%٧٩,٥	%٢٧,٣-	%١٤٨,٩
٢٠٠٥	% ٧٥,٨	%٩١,٢	%٧٩,٥	%٨٠,٥	%٢٠,٣-	%١٥٨,٩
٢٠٠٦	%٨٠,٦	%٩٢,١	%٨٠,٩	%٨٠,٦	%٥٥٨٩,٤	%١٣٨,٩
٢٠٠٧	%٢٩,٦	%١٥,٦	%٢٨,٢	%٣٢,٧	%١٧,٣-	%٤٧,١
٢٠٠٨	%٤١,٢	%٦٦,٧	%٤١,٠	%١٠,٩-	%٩٧,٠-	%٧,٧-
٢٠٠٩	%٥,٨	%٤,٥	%٤,٤	%٦,١	%١٣,٠	%٣٨,١
٢٠١٠	%٢١,٢	%١٨,٩	%١٦,٣	%٣٩,٨	%٢٣,٧	%٩,٣
٢٠١١	%٨,١	%٤,٨	%٨,٥	%١٠,٤	%٢٢,١	%١,٠-
٢٠١٢	%٣,٧	%٢,٤	%٥,١	%٤٣,١	%١,٠	%١٦,٣-
٢٠١٣	%٦,٨	%٢,١	%٨,٦	%١٠٥,٦	%٢٣,٥-	%٣١,٩
٢٠١٤	%٨,٠	%٦,٢	%١,٥-	%١١,٣-	%١٩,٦-	%٢,١

1) Ledgerwood, J. and V. White Transforming: **microfinance institutions providing full financial**. Services to the poor(washonton :World Bank publications 2006)P 22.

السنوات (years)	اجمالي الأصول (total assets)	إجمالي القروض (total loans)	الودائع (Deposits)	التزامات البنوك في الداخل (Due from banks in Rwanda)	التزامات البنوك في الخارج (Due from banks abroad)	السندات المالية (government securities)
٢٠١٥	%٤,٢	%٥,٥	%٢,٣	%٨,٤	%٢٣,٩-	%٣,٧
٢٠١٦	%٥,٩	%٨,٠	%٦,٥	%٤٦,٠	%١٠١,٢	%٤,١-
٢٠١٧	%٢,١	%٢,٧	%٢,٥	%٣٠,٧	%١٦,٩-	%١,٨-
٢٠١٨	%٦,٤	%٧,٣	%٤,٧	%٢,٤-	%٢٧,٨	%١٣,٥-
٢٠١٩	%٥,٩	%١,٠	%٥,٠	%٨,٢	%٢١,٩	%١٦,٣
٢٠٢٠	%٤,٥	%٥,٧	%٤,٥	%١٦,٤	%١٢,٢-	%٢,٠-

Source: National Bank of Rwanda, FINANCIAL STABILITY REPORT (2004-2020) BNR, Bank Supervision Department

ب- مؤشرات الأداء في القطاع المصرفي خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) [١]

تستمر المؤشرات الرئيسية المستخدمة في قياس تطور القطاع المصرفي في إظهار نمو قوي للأصول، وزيادة المنافسة على الودائع، وزيادة محفظة القروض ، [٢] ونظام مصرفي قوي بشكل عام, بالإضافة إلى تحسن صافي الربح في القطاع المصرفي بشكل ملحوظ خلال الفترة الأخيرة ومع ذلك، [٣] شعرت البنوك الرواندية بتأثير الأزمة العالمية بشكل غير مباشر من خلال الضغوط على السيولة وزيادة تكاليف التمويل, وقد انعكس الموقف بسبب انخفاض مستوى القروض المتعثرة بسبب الأنشطة الاقتصادية القوية والتحسن في إجراءات ضمان الائتمان[٤].

يوضح الجدول (١) معدل نمو القطاع المصرفي من حيث إجمالي الأصول والبنود الرئيسية الأخرى للأصول والخصوم خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

1) National Bank of Rwanda: **FINANCIAL STABILITY REPORT** (Kigali –Rwanda: National Bank of Rwanda 2006-2011) p 30-96.

٢) مرجع سبق ذكرة National Bank of Rwanda: Kigali –Rwanda, **FINANCIAL STABILITY REPO**.P15

3) National Bank of Rwanda: **FINANCIAL STABILITY REPORT** (Kigali –National Bank of Rwanda 2006-2011) p 41-96.

4) National Bank of Rwanda: **Quarterly Monetary Report**: Developments and Outlook (Rwanda– Kigali :National Bank of Rwanda 2015) P2

١. بلغ إجمالي الأصول عام ٢٠٠٦ نسبة ٨٠,٦% وانخفضت النسبة عام ٢٠٠٧ إلى ٢٩,٦% ثم عاودت الإرتفاع خلال عام ٢٠٠٨ إلى ٤١,٢% وانخفضت النسبة فى ٢٠٠٩ إلى ٥,٨% وفي عام ٢٠١٠ ارتفعت إلى ٢١,٢% وانخفضت في ٢٠١١ إلى ٨,١%.

٢. بالنسبة لإجمالى القروض خلال الفترة من (٢٠٠٦-٢٠١١) كانت النسب متقلبة بين الإرتفاع والإنخفاض ففي عام ٢٠٠٦ بلغ إجمالي القروض ٩٢,١% وانخفض في ٢٠٠٧ إلى ١٥,٦% ثم ارتفع عام ٢٠٠٨ إلى ٦٦,٧% وانخفض في ٢٠٠٩ إلى ٤,٥% وارتفع في ٢٠١٠ إلى ١٨,٩% ثم عاود الانخفاض في ٢٠١١ الى ٤,٨%.

٣. خلال الفترة من (٢٠٠٦-٢٠١١) بلغت نسبة الودائع في عام ٢٠٠٦ إلى ٨٠,٩% وانخفضت في ٢٠٠٧ إلى ٢٨,٢% وارتفعت عام ٢٠٠٨ إلى ٤١,٠% ثم انخفضت في ٢٠٠٩ إلى ٤,٤% وارتفعت مرة اخرى في ٢٠١٠ إلى ١٦,٣% وانخفضت قي ٢٠١١ إلى ٨,٥%.

٤. التزامات البنوك في الداخل خلال الفترة من (٢٠٠٦-٢٠١١) كانت متقلبة أيضاً بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت النسبة عام ٢٠٠٦ إلى ٨٠,٦% وانخفضت عام ٢٠٠٧ إلى ٣٢,٧% واصلت الانخفاض في ٢٠٠٨ إلى -١٠,٩% وارتفعت في ٢٠٠٩ إلى ٦,١% واصلت الإرتفاع في ٢٠١٠ إلى ٣٩,٨% وفي ٢٠١١ بلغت ١٠,٤%.

٥. التزامات البنوك في الخارج خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١), عام ٢٠٠٦ بلغت ٥٥٨٩,٤% وانخفضت في ٢٠٠٧ إلى -١٧,٣% وفي عام ٢٠٠٨ إلى -٩٧,٠% وارتفعت في ٢٠٠٩ إلى ١٣,٠% ثم في ٢٠١٠ إلى ٢٣,٧% وعام ٢٠١١ بلغت ٢٢,١%.

٦. بالنسبة للأوراق المالية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١) بلغت في ٢٠٠٦ نسبة ١٣٨,٩% وفي ٢٠٠٧ انخفضت الى ٤٧,١% وفي ٢٠٠٨ وصلت الى -٧,٧% وارتفعت في ٢٠٠٩ إلى ٣٨,١% وانخفضت في ٢٠١٠ إلى ٩,٣% ختاما بعام ٢٠١١ كانت النسبة -١,٠%.

٧. في عام ٢٠١٢ بلغت نسبة إجمالي الأصول ٣,٧% واستمرت في الإرتفاع عام ٢٠١٣, ٢٠١٤ لتبلغ ٦,٨%, ٨,٠%

٨. انخفضت نسبة إجمالي الاصول في عام ٢٠١٥ لتصل إلى ٤,٢% ثم تعود إلى الارتفاع مرة اخرى عام ٢٠١٦ لتصل إلى ٥,٩%

٩. انخفضت النسبة عام ٢٠١٧ إلى ٢,١% ثم عاودت الإرتفاع في ٢٠١٨ إلى ٦,٤% , من عام ٢٠١٩-٢٠٢٠ استمرت في الانخفاض من ٥,٩% إلى ٤,٥%, هكذا استمرت نسبة الزيادة في الأصول في التقلب خلال فترة (٢٠١٢-٢٠٢٠).

الجدول رقم (٢)

معيار كفاية رأس المال للقطاع المصرفي في دولة رواندا خلال الفترة (٢٠٠٤_٢٠٢٠)

Bank Capital adequacy (2004_2020)

السنوات	رأس المال التنظيمي/الأصول المرجحة بالمخاطر (Regulatory Capital / RWA)	رأس المال الأساسي/الأصول المرجحة بالمخاطر ((core capital/RWA
٢٠٠٤	%٨,٢	%٨,٢
٢٠٠٥	% ١٠	% ١٠
٢٠٠٦	%١٣,٠	%١٣,٠
٢٠٠٧	%١٧,٩	%١٧,٩
٢٠٠٨	%١٦,٦	%١٦,٦
٢٠٠٩	%١٩,٠	%٢١,٠
٢٠١٠	%٢٤,٤	%٢٢,٣
٢٠١١	%٢٥,٠	%٢٢,٩
٢٠١٢	%٢١,٤	%٢٣,٩
٢٠١٣	%٢٠,٨	%٢٣,٥
٢٠١٤	%٢١,٣	%٢٤,٠
٢٠١٥	%١٩,٩	%٢٢,٥
٢٠١٦	%٢٠,٠	%٢١,٩
٢٠١٧	%٢٠,٠	%٢١,٤
٢٠١٨	%٢٣,٨	%٢٥,٥
٢٠١٩	%٢٢,٢	%٢٤,١
٢٠٢٠	%٢١,٣	%٢٢,٦

Source: BNR, Bank Supervision Department

معدل كفاية رأس المال:

تم استخدام نسبة رأس المال التنظيمي (إجمالي رأس المال) إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) لتقييم كفاية رأس المال لكل بنك فردي والقطاع المصرفي ككل ، في حين أن رأس المال الأساسي إلى نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر مفيد في مراقبة جودة رأس المال لأنها تقيس أكثر الموارد المتاحة بحرية لمواجهة المطالبات ضد متلقي الودائع. يتم فرض حد أدنى من رأس المال من المستوى الأول إلى نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة ١٠٪ والحد الأدنى لمعدل إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة ١٥٪ على جميع البنوك كأدوات لضمان احتفاظ البنوك برأس مال كافي فيما يتعلق بأصول المخاطرة الخاصة بها وبالتالي حماية مصالح المودعين وتعزيز الاستقرار المالي ظلت البنوك الرواندية ذات رأس مال جيد خلال السنوات الماضية (٢٠٠٦-٢٠١١).[1]

من خلال الجدول رقم (٢) يتضح أنه تمت رسملة البنوك بشكل كافي من حيث رأس المال ونسب الملاءة الإجمالية، مع بقاء كلاهما أعلى بكثير من الحد الأدنى من المتطلبات الاحترازية البالغة ١٠% و ١٥% على التوالي.

١. بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١) من (١٣%- ٢٥%), وبلغت نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر نسبة مابين (١٣%- ٢٥%).

٢. يوضح أيضاً الجدول رقم (٢) انه اعتبارًا من نهاية ديسمبر٢٠١٢، ظلت البنوك الرواندية ذات رأس مال جيد، على الرغم من انخفاض هذه النسبة خلال الربع المنتهي في ٢٠٢٠، تمت رسملة البنوك بشكل كاف من حيث رأس المال الأساسي وإجمالي نسب الملاءة، وظلت النسبتان أعلى بكثير من الحد الأدنى من المتطلبات الاحترازية البالغة ١٠ % و ١٥% على التوالي.

٣. بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر من حيث إجمالي رأس المال حيث تراوحت النسبة بين(١٩%_ ٢٣%) خلال (٢٠١٢-٢٠٢٠), بلغت نسبة إجمالي رأس المال التنظيمي إلى اجمالي الاصول المرجحة بالمخاطر بين(٢١%_ ٢٥%).

1) National Bank of Rwanda: **Financial stability Report** (Rwanda– Kigali 2006-2011) p 5-96.

٤.في مايو ٢٠١٧،أصدر البنك الوطني الرواندي NBR اللائحة رقم ٠٦ / ٢٠١٧ بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٩ بشأن متطلبات رأس المال للبنوك وفقًا لاتفاقية بازل II / III [1], أصبحت اللائحة سارية اعتبارًا من يناير ٢٠١٨ يتطلب الإطار الجديد من البنوك الاحتفاظ برأس مال كافٍ لاحتواء عدد من المخاطر، بدءًا من المخاطر التقليدية المرتبطة بالوساطة المالية (مخاطر الائتمان)، إلى مخاطر التشغيل ومخاطر السوق, يضمن الإطار الجديد أن تضع البنوك مستوى مناسبًا من رأس المال (رأس مال عالي الجودة) لمواجهة المخاطر المختلفة التي تتعرض لها. لم تواجه البنوك أي تحديات كبيرة في تلبية متطلبات هذا الإطار، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أنه حتى في الإطار القديم، كان لديها احتياطيات رأس المال الكافية وبسبب الفترة التحضيرية الكافية واصل القطاع المصرفي تلبية المتطلبات الاحترازية لنسبة المديونية.

سيكون التحدي الرئيسي للبنوك في المستقبل هو الحفاظ على مراكز رأسمالية قوية لأن يوفر مركز رأس المال القوي على مستوى الصناعة مقياسًا هامًا لقدرة البنوك على تحمل الخسائر غير المتوقعة الناتجة عن مخاطر الائتمان والسوق. دون المساس بنسبة كفاية رأس المال القوية للصناعة المصرفية، فإن البنك الوطني لرواندا يقظ باستمرار في الإشراف الاحترازي لضمان اكتشاف المشكلات المبكرة في البنوك بغض النظر عن حجمها ومعالجتها بحكمة.

ت- جودة الأصول:

الجدول رقم (٣)

جودة الأصول في القطاع المصرفي لدولة رواندا خلال الفترة (٢٠٠٤_٢٠٢٠)

Asset Quality (2020_2011)

السنوات (years)	القروض المتعثرة / إجمالي القروض (NPLs /total gross loans)
٢٠٠٤	%٣٢,٨
٢٠٠٥	%٣١,٦
٢٠٠٦	%٢٥,٥
٢٠٠٧	%١٨,٦
٢٠٠٨	%١٢,٦
٢٠٠٩	%١٣,١
٢٠١٠	%١١,٣
٢٠١١	%٨,٠

1) NBR: **ANNUAL_FINANCIAL STABILITY REPORT** (Kigali –National Bank of Rwanda2017-2018) ,PP 52-56.

السنوات (years)	القروض المتعثرة / إجمالي القروض (NPLs /total gross loans)
٢٠١٢	%٦,١
٢٠١٣	%٦,٩
٢٠١٤	%٦,٠
٢٠١٥	%٦,٦
٢٠١٦	%٧,٦
٢٠١٧	%٧,٦
٢٠١٨	%٦,٤
٢٠١٩	%٤,٩
٢٠٢٠	%٥,٢

المصدر: البنك الوطني الرواندي, تقارير الاستقرار المالي (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

يركز تقييم أداء جودة الأصول في النظام المصرفي الرواندي على مستوى القروض العاملة وغير العاملة، ومخاطر التعرض للائتمان [١]، والنقدية إلى إجمالي الأصول. يعد مستوى القروض المتعثرة عنصرًا حاسمًا عند تقييم صحة النظام المصرفي والنظام المالي ككل، لذلك فإن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض هو مقياس مهم لجودة الأصول في محافظ قروض البنوك[٢].

في أوقات التباطؤ الاقتصادي تصبح أقساط سداد القروض مقيدة، وبالتالي تنتهي جودة الأصول في التدهوروفقًا للمتطلبات التنظيمية، سيتطلب هذا الموقف من البنوك وضع مخصصات إضافية والتي بدورها لها تأثير على رأس مال البنوك عادة، تظهر القروض المتعثرة المبلغ عنها في النظام المصرفي تباينًا كبيرًا بين البنوك، مما يعكس جزئيًا تعرضات مختلفة للقطاعات المتعثرة.

ظلت مخاطر الائتمان مصدر قلق رئيسي للسلطة الإشرافية على البنوك هذا الخطر متأصل في الإقراض، قد يواجه البنك الذي مقترضينه قد يتخلفون عن سداد أقساطهم ربما يواجهون مشاكل في التدفق النقدي وتزايد حجم القروض المتعثرة التي تؤدي بلا شك إلى انخفاض الربحية، وانخفاض السيولة، وانخفاض الإقراض، وزيادة تكاليف الوساطة ، وأرباح مخفضة.

من خلال الجدول رقم (٣) يتضح أن سجل القطاع المصرفي بالنسبة لتقييم جودة الأصول من حيث القروض المتعثرة الى اجمالي القروض النسب مابين (٣٢%_٨%) خلال الفترة (٢٠٠٤

1) National Bank of Rwanda: Rwanda– Kigali FINANCIAL STABILITY REPORT (2006-2011) (Kigali –National Bank of Rwanda) p 52-95.

٢) صندوق النقد الدولي : **تقرير الاستقرار المالي**، (واشنطون: صندوق النقد الدولي ٢٠١١) ص ٩٠

-٢٠١١) [1] وتعد هذه النسب تخطت الحد الأدنى الذي حدده البنك الوطني الرواندة بمعدل ٥% مما يوضح مدى التدهور في نسب القروض المتعثرة الى إجمالي القروض مما يتطلب إتخاذ اجراء تنظيمي لتحقيق الحد الادني ٥%.

خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠) تراوحت نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي لقروض في القطاع المصرفي الرواندي مابين(٨%_٣٢%) وتعد هذه النسب تخطت الحد الأدنى الذي حدده البنك الوطني الرواندة بمعدل ٥% مما يوضح مدى التدهور في نسب القروض المتعثرة الى إجمالي القروض مما يتطلب إتخاذ اجراء تنظيمي لتحقيق الحد الادني ٥%.

ث- الربحية

الجدول رقم (٤) الربحية في القطاع المصرفي لدولة رواندا (٢٠٠٤_٢٠١١)

السنوات (years)	العائد علي الأصول Return on assets (ROA)	العائد على حقوق الملكية Return on equity (ROE)	صافي هامش الفائدة Net interest margin
٢٠٠٤	%١,٨	%٢٣,٩	%٧,٣
٢٠٠٥	%٢,٥	%٢٧,٨	%٨,٨
٢٠٠٦	%٣,٠	%٣٨,٢	%١٠,٠
٢٠٠٧	%٣,٢	%٣١,٧	%٧,٦
٢٠٠٨	%٢,٧	%٢٢,٠	%١١,٢
٢٠٠٩	%١,٠	%٥,٥	%١١,٢
٢٠١٠	%١,٨	%١٠,٢	%٨,٨
٢٠١١	%٢,٩	%١٠,٥	%٩,٧
٢٠١٢	%٢,٢	%١٠,٤	%٩,٧
٢٠١٣	%٢,١	%١٠	%١٠,٠
٢٠١٤	%١,٩	%١٠,٥	%٩,١
٢٠١٥	%٢,١	%١١,٩	%٩,٢
٢٠١٦	%١,٧	%٨,٨	%١٠,٤
٢٠١٧	%١,١	%٦,٢	%٨,٨
٢٠١٨	%١,٩	%١١,٢	%٩,٠
٢٠١٩	%٢,٢	%١٢,٥	%٨,٨

1) national Bank of Rwanda: **FINANCIAL STABILITY REPORT** (Kigali :National Bank of Rwanda2006-2011) p 45-89.

السنوات (years)	العائد علي الأصول Return on assets (ROA)	العائد على حقوق الملكية Return on equity (ROE)	صافي هامش الفائدة Net interest margin
٢٠٢٠	%١,٩	%١١,٠	%٨,٦

Source: BNR, Bank Supervision Department National Bank of Rwanda, FINANCIAL STABILITY REPORT (2004-2020)

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على تقارير البنك الوطني الرواندي المختلفة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١١.

تضمن تقييم ربحية البنوك تقييم جودة الدخل والاستدامة طويلة الأجل للأنشطة التي تدير الدخل, وتعتمد صلاحية البنك المستمرة على قدرته على كسب عائد مناسب لأصولها ورأس مالها ومن خلال أداء الأرباح الجيد يستطيع البنك التوسع وتظل البنوك قادرة على المنافسة في السوق أو تجديد و أو زيادة قاعدة رأس ماله.

تم تقييم الأرباح والربحية باستخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA) بالإضافة إلى نمو الدخل من السلف والعمولات وصافي هامش الفائدة. تظهر مؤشرات الربحية في الجدول رقم (٤) أن الربحية في النظام المصرفي الرواندي كانت متقلبة على مدار الفترة من (٢٠٠٤-٢٠١١).

١. **العائد علي الاصول في عام ٢٠٠٤ نسبته بلغت ١,٨% وفي عام ٢٠٠٥ ارتفعت إلى ٢,٥ % وفي عام ٢٠٠٦ واصلت الإرتفاع إلى ٣,٠% و ٣,٢% في ٢٠٠٧ , ثم انخفضت في ٢٠٠٨ إلى ٢,٧% و١,٠% في ٢٠٠٩ ثم ارنفعت في ٢٠١٠ إلى ١,٨% وفي ٢٠١١ بلغت النسبة ٢,٩%.**

٢. **العائد علي الاصول نسبته بلغت في عام ٢٠١٢ كانت ٢,٢% وفي عام ٢٠١٣ انخفضت إلى ٢,١% وفي عام ٢٠١٤ واصلت الانخفاض إلى ١,٩%, ثم عاودت الارتفاع في عام ٢٠١٥ إلى ٢,١% ثم انخفضت مرة اخرى عام ٢٠١٦ إلى ١,٧% وعام ٢٠١٧ إلى ١,١% , في عام ٢٠١٨ ارتفعت إلى ١,٩% واصلت الارتفاع في العام التالي ٢٠١٩ إلى ٢,٢% ووصلت في سبتمبر ٢٠٢٠ إلى ١,٩%**

٣. **العائد على حقوق الملكية كانت نسبته عام ٢٠٠٤ كانت ٢٣,٩ % وفي عام ٢٠٠٥ كانت ٢٧,٨% وفي ٢٠٠٦ كانت ٣٨,٢% وانخفضت عام ٢٠٠٨ إلى ٢٢,٠% وفي ٢٠٠٩ إلى ٥,٥% ثم ارتفعت في ٢٠١٠ إلى ١٠,٢% وفي عام ٢٠١١ بلغت ١٠,٥%.**

العائد على حقوق الملكية كانت نسبته عام ٢٠١٢بلغت ١٠,٤% وانخفضت في العام التالي ٢٠١٣ إلى ١٠% ثم ارتفعت في ٢٠١٤ إلى ١٠,٥% واستمر الارتفاع في ٢٠١٥ إلى ١١,٩%, ولكن انخفضت نسبة العائد على حقوق الملكية في ٢٠١٦ إلى ٨,٨% وعام ٢٠١٧ الى ٦,٢% ثم ارتفعت في ٢٠١٨ إلى ١١,٢% وفي عام ٢٠١٩ إلى ١٢,٥% وفي ٢٠٢٠ وفقا لأخر تبيان صدر من البنك الوطني الرواندي بلغت النسبة في سبتمبر ١١,٠%.

٤. صافي هامش الفائدة بلغت نسبته في عام ٢٠٠٤ ٧,٣% وفي عام ٢٠٠٥ كانت النسبة ٨,٨% وفي ٢٠٠٦ وصلت إلى ١٠,٠% وانخفضت في ٢٠٠٧ إلى ٧,٦% وارتفعت ٢٠٠٨ إلى ١١,٢% وفي ٢٠٠٩ ثبتت النسبة ١١,٢% وانخفضت في ٢٠١٠ إلى ٨,٨% وارفعت في ٢٠١١ إلى ٩,٧%.

صافي هامش الفائدة بلغت نسبته في عام ٢٠١٢ إلى ٩,٧% وفي عام ٢٠١٣ إلى ١٠,٠% وانخفضت في ٢٠١٤ الى ٩,١% وارتفعت في ٢٠١٥ إلى ٩,٢, ثم ٢٠١٦ كانت النسبة ١٠,٤% وعام ٢٠١٧ بلغت النسبة ٨,٨% وارتفعت في ٢٠١٨ إلى ٩,٠% وانخفضت في ٢٠١٩ إلى ٨,٨% ختاما بسبتمبر ٢٠٢٠ بلغت النسبة ٨,٦%. [١].

ج – السيولة

يتم استخدام مستوى نسبة السيولة لتقييم إدارة السيولة في النظام المصرفي الرواندي. يتم فرض المتطلبات التنظيمية لنسبة سيولة حدها الأدنى يبلغ ٢٠% لضمان قدرة البنوك طوال الوقت على تلبية متوسط السحوبات النقدية في غضون مهلة قصيرة.

الجدول (٥)

السيولة في القطاع المصرفي الرواندي خلال الفترة (٢٠٠٤_٢٠٢٠)

السنوات (years)	الأصول السائلة /اجمالي الودائع (liquid assets to total deposits)	الاقتراض بين البنوك/اجمالي الودائع (interbank borrowing)	اجمالي القروض/اجمالي الودائع (gross loans/total deposits)	نسبة الفجوة قصيرة الأجل (short term gap ratio)
٢٠٠٤	%١٥,١	%٧,٦	%٦١,٩	%٨,٨
٢٠٠٥	%٢٢,١	%٨,١	%٦٧,٦	%٩,٢
٢٠٠٦	%٦٢,٣	%٨,٧	%٧٠,٢	%٢٨,٨

(١) مرجع سبق ذكره ص ١٢: تقارير الاستقرار المالي لصندوق النقد الدولي (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

السنوات (years)	الأصول السائلة /اجمالي الودائع (liquid assets to total deposits)	الاقتراض بين البنوك/اجمالي الودائع (interbank borrowing)	اجمالي القروض/اجمالي الودائع (gross loans/total deposits)	نسبة الفجوة قصيرة الأجل (short term gap ratio)
٢٠٠٧	%٦٣,٧	%٨,٥	%٧٥,٣	%٢٧,٦
٢٠٠٨	%٦٠,٧	%٨,١	%٩٩,٥	%٢٦,٢
٢٠٠٩	%٦٠,٢	%٩,٨	%٨٣,٢	%٢٤,٤
٢٠١٠	%٦٥,٣	%١١,٤	%٧٩,٥	%٢٢,٥
٢٠١١	%٤٥,٣	%٨,٥	%٨١,٣	%١٩,٦
٢٠١٢	%٤١,٠	%٩,٢	%٩١,٩	%١٤,٣
٢٠١٣	%٤٦,٢	%١٠,١	%٨٧,٤	%١٣,٣
٢٠١٤	%٥٧,٦	%١٦,٧	%١٠٠,٨	%٥,٢
٢٠١٥	%٤٥,٨	%١٨,١	%٨٩,٥	%٨,١
٢٠١٦	%٤٢,٥	%٢٠,٤	%٩٥,٢	%٢,٣
٢٠١٧	%٤٦,٧	%٢٣,٠	%٩٥,٦	%٥,٩
٢٠١٨	%٣٥,٣	%٢١,٥	%٩٥,٢	%٣,٦
٢٠١٩	%٣٥,٤	%٢٠,٤	%٩٥,٢	%٤,٠
٢٠٢٠	%٣٧,٩	%٢٤,٧	%.١١٨	%٣,٠

المصدر: البنك الوطني الرواندي, تقارير الاستقرار المالي (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

يتم استخدام مستوى نسبة السيولة لتقييم إدارة السيولة في النظام المصرفي الرواندي, يتم فرض المتطلبات التنظيمية لنسبة سيولة حدها الأدنى يبلغ ٢٠ % في لضمان قدرة البنوك طوال الوقت على تلبية متوسط السحوبات النقدية في غصون مهلة قصيرة.

١. الزيادة المستمرة في الودائع قد تنتج عن عدة مصادر محتملة تتراوح بين تحسن الأنشطة الاقتصادية والتقلبات المنخفضة في أسعار الصرف على سبيل المثال لا الحصر. كانت نسبة السيولة (الأصول السائلة إلى الودائع) التي تقيس قدرة البنوك على تلبية احتياجات السيولة تراوحت النسبة من ٢٢% الى ٤٥% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١) وهوما فوق الحد الأدنى المطلوب البالغ ٢٠%.

٢. كانت القروض إلى إجمالي الودائع التي تقيس مركز القروض المدعومة بالودائع مرضية أيضًا بنسبة تراوحت بين ٦١% الى ٩٩% خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١١).

٣. كما زادت نسبة القروض بين البنوك إلى إجمالي الودائع خلال الفترة(٢٠٠٤-٢٠١١) تراوحت النسبة بين ٧% الى ١١%. على الرغم من أن السيولة في وضع جيد ، فإن تقلبات أسعار الصرف والتقلبات الإقليمية في معدلات التضخم، تحتاج إلى مراقبة عن كثب حتى لا تكون الأصول السائلة للبنوك الرواندية ضعيفة بشكل كبير.

٤. إجمالي الودائع في النظام المصرفي الرواندي بنسبة ١٣,٦ في المائة من ٨٢٧ مليار فرنك سويسري في يونيو ٢٠١٢ إلى ٩٤٠ مليار فرنك سويسري في الربع الثاني ٢٠١٣.

٥. الزيادة المستمرة في الودائع قد تنتج عن عدة مصادر محتملة تتراوح بين تحسن الأنشطة الاقتصادية والتقلبات المنخفضة في أسعار الصرف على سبيل المثال لا الحصر. كانت نسبة السيولة (الأصول السائلة إلى الودائع) التي تقيس قدرة البنوك على تلبية احتياجات السيولة تراوحت النسبة من ٣٥% الى ٥٧% خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠) وهوما فوق الحد الأدنى المطلوب البالغ ٢٠%.

٦. كانت القروض إلى إجمالي الودائع التي تقيس مركز القروض المدعومة بالودائع مرضية أيضًا بنسبة تراوحت بين ٩١% الى ١١٨% خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠).

٧. كما زادت نسبة القروض بين البنوك إلى إجمالي الودائع خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠) تراوحت النسبة بين ٩% إلى ٢٤%. على الرغم من أن السيولة في وضع جيد، فإن تقلبات أسعار الصرف والتقلبات الإقليمية في معدلات التضخم، تحتاج إلى مراقبة عن كثب حتى لا تكون الأصول السائلة للبنوك الرواندية ضعيفة بشكل كبير.

ثانياً: تطور مبادئ وأساليب الرقابة المصرفية وفقاً لمعايير الرقابة المصرفية الدولية.

إن التطوير والتغيير في أساليب الرقابة المصرفية، الذي شهده القطاع المصرفي الرواندي، والذي نتج عنه تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، يمكن تقسيم أساليب الرقابة إلى نوعين من الأساليب، النوع الأول هو أساليب الرقابة الداخلية (on-site supervision) والتي تتم من خلال البنوك ذاتها، النوع الثاني هو أساليب الرقابة الخارجية (site supervision-off) والتي تتمثل في مراقبة البنك المركزي للبنوك.

وسعت رواندا جاهدة إلى الوصول إلى الاستقرار المصرفي والاقتصادي من خلال تطبيق معايير الرقابة الدولية مرتكزة بشكل كبير على تطوير القوانين المتعلقة بمبادي الرقابة والاشراف علي المؤسسات البنكية، وإدارة المخاطر، والحوكمة وإدارة الائتمان[١] وبالنظر إلى البنك الوطني لرواندا نجده هو المشرف والمنظم على المؤسسات المالية في رواندا، والذي بدوره يسعي إلى تحقيق تعزيز وسلامة واستقرار القطاع من خلال تنفيذ المبادئ والمعايير الدولية التي تتم مراجعتها من وقت لآخر من قبل الهيئات المختصة مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي[٢].

أ- تطور التنظيم القانوني لقطاع البنوك والرقابة وفق مبادئ الرقابة الدولية

تم تصميم الإطار القانوني والتنظيمي لضمان التزام المؤسسات المالية بالمعايير الاحترازية والحماية القوية للعملاء والنظام بشكل عام، ويحدد موقع البنك المركزي من جميع الصكوك القانونية ذات الصلة المتعلقة بالقطاع المالي في رواندا، حيث تم تعزيز اللوائح والإشراف على البنوك، ومعالجة العديد من توصيات FSAP٢٠٠٥. قانون ٢٠٠٧ الذي يحكم البنك الوطني الرواندي BNR وقانون ٢٠٠٨ مرورا بقانون ٢٠١٧انتهاء بقانون ٢٠٢٠ فيما يتعلق بالتنظيم المصرفي (LOB) عزز الإطار القانوني والإشراف المصرفي في رواندا. يضمن القانون بوضوح استقلال البنك الوطني الروندي BNR.

وينص القانون علي:

١. زيادة صلاحيات البنك المركزي الرواندي في وقف نشاط البنك العاملة في روندا.
٢. وبشكل عام فقد أولى القانون الرواندي اهتماما بالغ الاثر لمدقق الحسابات الخارجي تمثلت في.

- يتعين على كل بنك تعيين مراجع خارجي واحد على الأقل معتمد من قبل البنك المركزي.
- يجب أن يظهر المدقق الخارجي للبنك في قائمة التي يتم وضعها بانتظام من قبل الهيئة التنظيمية المهنية للمحاسبة.
- شركات التدقيق هي الوحيدة التي يعينها البنك.
- يجب ألا تتجاوز مدة ولاية مدقق الحسابات الخارجي ثلاث (٣) سنوات.
- لا يجوز تكليف مدقق حسابات خارجي بتكليفين متتاليين مع نفس البنك.

٣. عقوبات الأنشطة المصرفية غير المرخصة.

---

١) د.محمد سعد عبد الهادي: **التحليل المالي - الإدارة المالية**، (مصر: القاهرة، **دار الحامد-الطبعة الأولى**-٢٠٠٨.)ص٦٥

٢) د.زياد رمضان: **مبادئ الإستثمار**، (مصر: القاهرة، **دار وائل للنشر الطبعة الثالثة** ٢٠٠٥) ص ٢٢

أي شخص:

- تعمل في نشاط مصرفي داخل جمهورية رواندا دون ترخيص مسبق من البنك المركزي.
- يدعي وضع بنك أو مصرفي، أو يستخدم بأي لغة اسم الشركة أو الاسم التجاري أو أي نشاط متعلق بالبنك أو لافتات أو إعلانات أو شروط بنك أو مصرفي أو أي مصطلح آخر يستحضر أي عملية مصرفية بدون أن تكون مرخصة كبنك.
- يتلقى أو يقبل الاحتفاظ بأموال الجمهور في جمهورية رواندا دون إذن مسبق.
- ينخرط في إعلانات خادعة أو مضللة تضر بالنشاط المصرفي أو المالي.

يعاقب بالسجن لمدة ستة (٦) أشهر إلى ثلاث (٣) سنوات وغرامة قدرها عشرين مليون فرنك رواندي (٢٠،٠٠٠،٠٠٠ فرنك رواندي) إلى مائة مليون فرنك رواندي (١٠٠،٠٠٠،٠٠٠ فرنك رواندي) أو إحدى هاتين العقوبتين, وفي حالة العود تضاعف العقوبات.

ب- تطبيق الحوكمة وقواعد الاشراف الموحد في القطاع المصرفي الروندي وفق مبادئ الرقابة المصرفية.

تطور تطبيق الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي الرواندي حيث

١. تكوين مجلس الإدارة: يجب أن يتكون المجلس من سبعة (٧) مديرين على الأقل، كما يجب أن يكون أربعة منهم على الأقل.

مديرين مستقلين وإذا قرر البنك أن يكون لديه أكثر من سبعة (٧) مديرين، يجب الحفاظ على نسبة ٧/٤ على الإطلاق.

العلاقة بين موافقة مجلس الإدارة لاحد البنوك والبنك المركزي ولا يجوز لأي مدير تولي منصبه قبل أن يكون معتمدة من البنك المركزي.

٢. تطوير قواعد الإشراف الموحد على البنوك

لتمكين البنك المركزي من الرقابة والاشراف علي القطاع المصرفي، مع الأخذ في الاعتبار جميع المخاطر التي قد تؤثر على المؤسسة محل الرقابة، بغض النظر عما إذا كانت المخاطر تنشأ في البنك أو شركة تابعة له.

ومن أجل هدفين رئيسين تم وضح قواعد موحدة للرقابة على البنوك وهي.

- لمنع التجاوزات من قبل المؤسسات المالية عن طريق استخدام هياكل المجموعة للتهرب من تقديم تقارير الشفافية والإفصاح.

- **لتمكين البنك المركزي من مراقبة المخاطر التي تنشأ خارج البنك – مثل المخاطر المالية على الإقراض داخل المجموعة، ومخاطر السمعة بسبب الخسائر – أو غيرها.**

وقد تم تحديد نطاق الإشراف الموحد

بالإضافة إلى التقارير المحددة في المواد من ٥ إلى ٩ من نظام الاشراف الموحد الصادر ٢٠١٩/٧/٣ ، حيث يجوز للبنك المركزي طلب أي معلومات، من بنك أو الأطراف والشركات التابعة للبنك له والتأكد من أن عمليات المصرفية تتم علي الشكل الصحيح وفق معايير الرقابة المصرفية ولا تضر الكيانات أو الأشخاص.

الطريقة الاولي: الإشراف النوعي الموحد

تستخدم لتقييم القوة الكلية لكل المجموعة التي ينتمي إليها البنك ، بناءً على المعلومات المقدمة المتعلقة على وجه الخصوص هيكل الشركة وإدارة المخاطر ومجلس الإدارة و الرقابة الإدارية والرقابة الداخلية.

الطريقة الثانية: الإشراف الكمي الموحد

يجب أن يمتد ليشمل جميع الكيانات المالية ذات الصلة ضمن مجموعة موحدة بما في ذلك الشركة الأم ، والشركات التابعة والكيانات التي لدي المجموعة على الأقل خمسة بالمائة (٥٪) مشاركة. هذا يجب تشمل كفاية رأس المال داخل المجموعة ،المعاملات والأرباح والسيولة ومخاطر التركيز أو أي معلومات أخرى تعتبر من الضروري. [١]

ت- تطور ضوابط منح الائتمان والقروض المتعثرة وادارة السيولة وغسيل الاموال

تطور ضوابط منح الائتمان :انهار نمو الائتمان في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بعد فترة من نقص السيولة عندما قام صندوق التقاعد الحكومي بسحب الودائع للاستثمار المباشر في العقارات، وقد تعافى الإقراض منذ ذلك الحين، مدفوعًا بالإقراض التجاري القوي لقطاع الشركات الخاصة، حيث أدى النمو بين عامي[٢] ٢٠٠٦ و ٢٠١١ إلى خفض نسبة سكان البلاد الذين يعيشون في فقر من ٥٧٪ إلى ٤٥٪.

---

(١) البنك المركزي الرواندي: **حوكمة الشركات للبنوك (رواندا: القانون رقم ٢٠١٨/٠١ المؤرخ في ٢٠١٨/١/٢٤)** ص ٥٢ ويمكن الاطلاع من خلال الرابط التالي https://www.bnr.rw/financial-stability/bank-supervision/laws-and-regulations/

(٢) Fitch: **citing gains made from a sustained period of strong growth and improvement in the business environment**,(Rwanda's sovereign rating by a notch to 'B' In August 2010).

ث- تطور إدارة السيولة

يجبر البنك المركزي الرواندي البنوك بالحفاظ على السيولة الكفاية، ويجب على البنك إدارة أصوله وخصومه، ويجب على البنك أن ينشئ مخاطر سيولة قوية في الإطار الذي يضمن الحفاظ علي السيولة الكافية، وايضا على البنك تحديد درجة تحمل مخاطر السيولة[١] كما توجب علي البنوك تحديد مستوى مخاطر السيولة أن البنك على استعداد لتحمله تكون مناسبة لاستراتيجية العمل للبنك ودوره المالي و تعكس الوضع المالي للبنك والقدرة على التمويل ويجب على البنك، وايضا الكشف عن معلومات كافية بخصوص إدارة مخاطر السيولة التي تمكن السوق المشاركين لإصدار حكم مستنير حول سلامة مخاطر السيولة.

ج-معالجة القروض المتعثرة

تطور تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الي السيطرة علي كارثة القروض المتعثرة والجدول التالي يوضح مدي قدرة القطاع المصرفي علي احتواء ازمة القروض المتعثرة.

جدول رقم (٦)

نسبة القروض المتعثرة، وإجمالي القروض في الفترة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنوات (years)	القروض المتعثرة/اجمالي القروض NPLs /total gross loans))
٢٠٠٤	%٣٢,٨
٢٠٠٥	%٣١,٦
٢٠٠٦	%٢٥,٥
٢٠٠٧	%١٨,٦
٢٠٠٨	%١٢,٦
٢٠٠٩	%١٣,١
٢٠١٠	%١١,٣
٢٠١١	%٨,٠
٢٠١٢	%٦,١

١) الموقع الرسمي للبنك الوطني الرواندي **اللائحة** رقم ٢٠١٨/٢٣١٠ -٠٠٠١٧ **[٦١٤] الصادر في** ٢٠١٨/١٢/٢٧ **عن البنك الوطني ص ٥٠.**

السنوات (years)	القروض المتعثرة/اجمالي القروض NPLs /total gross loans))
٢٠١٣	%٦,٩
٢٠١٤	%٦,٠
٢٠١٥	%٦,٦
٢٠١٦	%٧,٦
٢٠١٧	%٧,٦
٢٠١٨	%٦,٤
٢٠١٩	%٤,٩
٢٠٢٠	%٥,٢

المصدر:البنك الوطني الرواندي،تقارير الاستقرار المالي (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

خلال الفترة(٢٠٠٤-٢٠٢٠) يتضح لنا ان الاجراءات المتخذة في السيطرة علي ازمة القروض المتعثرة اجراءات فعالة وذات اثر ايجابي حيث هبطت نسبة القروض المتعثرة من ٣٢,٨% لعام ٢٠٠٤ إلى ٦,١% لعام ٢٠١٢ ثم مرت تلك النسبة بمرحلة من عدم الاستقرار منذ عام ٢٠١٣ وتعد هذه النسب تخطت الحد الأدنى الذي حدده البنك الوطني الرواندي بمعدل ٥% مما يوضح مدى التدهور في نسب القروض المتعثرة الى إجمالي القروض مما يتطلب إتخاذ اجراء تنظيمي لتحقيق الحد الادني ٥%.

ح- الرقابة الداخلية

نظام الرقابة الداخلية يتضمن مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق هدف ضمان الحماية والإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرية وتحسين الأداء[١].

تعتبر الرقابة الداخلية هي رقابة أجهزة الإدارة على نفسها بنفسها، والهدف من هذا النوع من الرقابة هو اكتشاف الانحرافات وتصحيحها وتقويمها في الوقت المناسب من جانب أجهزة الإدارة نفسها، وهى قادرة أكثر من غيرها من الجهات الخارجية على فهم ميكانيزمات العمل، والمشاكل التي قد تواجهها

1) Lionnel et V.Gerard ,Audit et Contrôle interne: **Aspects Financiers**, Opération et stratégique, edition Dalloze, (Paris, 1992), P :35.

المنظمة، فتفهم أجهزة الرقابة الداخلية لطبيعة نشاطات المنظمة يجعلها أقدر من غيرها على تبني أساليب رقابة ناجحة تصحح من الانحرافات [١].

١. تطور أساليب الرقابة والمراجعة الداخلية للقطاع المصرفي الرواندي [٢]

- **المادة (٤) حالة وظيفة المراجعة الداخلية تنص على:**

جب أن يكون منصب رئيس قسم التدقيق الداخلي معادلاً لوضع رؤساء الوظائف الرئيسية الأخرى في البنك، لتمكينه من التعامل بفعالية مع أقرانه ورؤسائه عند القيام بواجباته ومسؤولياته.

- **المادة (٥): التدقيق الداخلي ضمن هيكل مجموعة أو شركة قابضة تنص علي**

يجب أن يضمن مجلس إدارة أي بنك داخل مجموعة مصرفية أو هيكل شركة قابضة أن يكون للبنك وظيفة التدقيق الداخلي الخاصة به، والتي يجب أن تكون مسؤولة أمام مجلس إدارة البنك.

- **المادة (٦): تقييم البنك المركزي لوظيفة المراجعة الداخلية تنص علي:**

يقوم البنك المركزي بانتظام بتقييم ما إذا كانت وظيفة التدقيق الداخلي تتمتع بمكانة وسلطة كافيتين داخل البنك وتعمل وفقًا لمبادئ سليمة.

- **المادة (٨): الضوابط الداخلية في البنوك:**

يجب أن يكون لدى كل بنك ضوابط داخلية كافية تؤسس بيئة تشغيل مناسبة وسليمة لتسيير أعماله، مع الأخذ في الاعتبار ملف المخاطر الخاص به.

- **المادة ٩: مبادئ التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية:**

تشكل المبادئ المتعلقة بالتدقيق الداخلي والرقابة الداخلية الملحقة بهذا النظام طرفًا لا يتجزأ منها ويجب على البنوك تنفيذها بالكامل.

٣. الاعتراف بالمخاطر وتقييمها

---

١) مصطفى عبد الله وأبو القاسم خشي: **مبادئ علم الإدارة العامة، (الجامعة المفتوحة، طرابلس،٢٠٠٢,)** ص ص٣٨٦-٣٨٧

(2) Regulation N° 4230 /2019 – 00024 [614] Of 5/6/2019 Of The National Bank Of Rwanda On Minimum Internal Control And Internal Audit Standards In Banks, *Official Gazette No Special Of 26/07/2019.*

يتطلب نظام الرقابة الداخلية الفعال أن يتم التعرف على المخاطر الجوهرية التي يمكن أن تؤثر سلبًا على تحقيق أهداف البنك وتقييمها باستمرار، يجب أن يغطي هذا التقييم جميع المخاطر التي تواجه البنك والمؤسسة المصرفية الموحدة (أي مخاطر الائتمان، ومخاطر الدولة والتحويل، ومخاطر السوق، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة). وبالتالي، من الضروري، كجزء من نظام الرقابة الداخلية، أن يتم التعرف على هذه المخاطر وتقييمها باستمرار، دون الإخلال باللوائح الخاصة بإدارة المخاطر للبنوك حيث يجب على البنوك تحديد وتقييم المخاطر.

خ- الأنشطة وفصل الواجبات

يجب أن تكون أنشطة الرقابة جزءًا لا يتجزأ من الأنشطة اليومية للبنك. فيتطلب نظام الرقابة الداخلية الفعال إنشاء هيكل رقابي مناسب، مع تحديد أنشطة الرقابة على كل مستوى عمل يجب أن تشمل[1]:

- مراجعات عالية المستوى.
- الضوابط المناسبة للأنشطة المختلفة الإدارات أو الأقسام.
- الضوابط المادية.
- التحقق من الامتثال للتعرض تحديد ومتابعة عدم الامتثال.
- نظام الموافقات والتصاريح.
- نظام التحقق والمصالحة.

ثالثاً: أثر تطور القطاع المصرفي على مؤشرات الملاءة المالية في رواندا.

وبالإطلاع علي المقاييس الوصفية للسلسلة الزمنية لأبعاد تطور أداء القطاع المصرفي محل البحث والدراسة؛ يتضح أن قيمة المتوسط تكاد تتساوى مع قيمة الوسيط؛ مما يعطى دلالة على اعتدالية البيانات، ومن أجل ذلك وقد أكد على ذلك اختبار(Jarque -Bera) حيث بلغت احتمالية التوزيع لجميع المتغيرات قيما أكبر من مستوى المعنوية ٥ %وعليه فقد تم قبول فرض العدم القائل بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وهذا شرط يجب توافره في البيانات (شرط الاعتدالية).

أ- قياس أثر المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع

(1) Ministry of Finance and Economic :**report Planning (** Kigali – Rwanda Vision 2020)p 26

تم إجراء الإحصائيات لفروض النموذج ومعرفة مدى تأثير كل متغير مستقل بالمتغير التابع ويتم عرض جدول من جداول Descriptive Statistics :-

جدول رقم (٧)

قياس أثر المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع

Descriptive Statistics			
	Mean	Std. Deviation	N
نمو الناتج المحلي الاجمالي	7.647%	1.8007%	17
مؤشر سعر الفائدة الحقيقي	1.532%	4.1317%	17
الائتمان	34.359 %	10.3130%	17
الودائع	22.182 %	29.6367%	17
السيولة	55.835 %	7.6595%	17
الربحية	17.559 %	10.0552%	17

المصدر:من اعداد الباحثة اعتمادا علي بيانات برنامج SPSS

ويشير الجدول رقم (٧) إلى الانحرافات المعيارية لكل متغير (Std.) والمتوسطات (Mean) وعدد العناصر الذي يشملها كل متغير.

جدول رقم (٨)

جدول الانحراف المعياري

Correlations							
		نمو الناتج المحلي الاجمالي	مؤشر سعر الفائدة الحقيقي	الائتمان	الودائع	السيولة	الربحية
Pearson Correlation	نمو الناتج المحلي الاجمالي	1.000	-.308	.825	0.833	-.102	.496
	مؤشر سعر الفائدة الحقيقي	-.308	1.000	.121	.240	-.129	-.059
	الائتمان	.825	.121	1.000	.916	-.391	.796
	الودائع	.833	.240	.916	1.000	-.243	.840
	السيولة	-.102	-.129	-.391	-.243	1.000	-.178
	الربحية	.496	-.059	.796	.840	-.178	1.000
Sig. (1-tailed)	نمو الناتج المحلي الاجمالي	.	.115	.192	.098	.348	.022
	مؤشر سعر الفائدة الحقيقي	.115	.	.321	.177	.310	.412
	الائتمان	.192	.321	.	.000	.060	.000
	الودائع	.098	.177	.000	.	.174	.000
	السيولة	.348	.310	.060	.174	.	.247
	الربحية	.022	.412	.000	.000	.247	.
N	نمو الناتج المحلي الاجمالي	17	17	17	17	17	17
	مؤشر سعر الفائدة الحقيقي	17	17	17	17	17	17
	الائتمان	17	17	17	17	17	17
	الودائع	17	17	17	17	17	17
	السيولة	17	17	17	17	17	17
	الربحية	17	17	17	17	17	17

المصدر:من اعداد الباحثة اعتمادا علي بيانات برنامج SPSS

ويشير الجدول رقم(٨) إلى مدى ارتباط والعلاقة بين المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع فمثلا:

١. هناك علاقة ارتباط طردية قوية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والائتمان بمقدار(٨٢٥.)
٢. هناك علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والودائع بمقدار(٨٣٣.)
٣. هناك علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والسيولة بمقدار (٦٤٠.)
٤. هناك علاقة ارتباط طردية متوسطة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والربحية بمقدار(,50)

٥. هناك علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر سعر الفائدة الحقيقي بمقدار(٠,٠٣)

٦. هناك علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين السيولة والربحية بمقدار ١٧.

والجدير بالذكر أن كل المتغيرات تأخذ عددها الاساسي دون وجود أي قيم مفقودة.

جدول رقم (٩)

جدول Variables Entered/Removed[a]

Variables Entered/Removed[a]			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الربحية ,مؤشر سعر الفائدة الحقيقي ,السيولة ,الائتمان , الودائع[b]	.	Enter
a. Dependent Variable: نمو الناتج المحلي الاجمالي			
b. All requested variables entered.			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات برنامج SPSS

ب- اختبار الفروض

قامت الدراسة علي فرضية اساسية وهي هناك أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المصرفية على النمو الاقتصادي في روندا منذ عام ٢٠٠٤.

يعتمد النموذج على بيانات سنوية محل الدراسة عن الفترة من عام٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٢٠ وقد تم إدخال المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للسلسلة الزمنية؛ وهي كما يلي:

المتغير التابع

- الناتج المحلي الاجمالي GDP

المتغيرات المستقلة

- سعر الفائدة الحقيقي RIR
- الائتمان C
- الودائع D
- السيولة L
- الربحية R

ومن خلال تطبيق بعض البرامج الاحصائية المتمثلة في SPSS وايضا E-views تبين لنا ما يلي:-

والجدول التالي يوضح اختصار بسيط للنموذج.

جدول رقم (٩)

Model Summary[b]

Model Summary[b]										
					Change Statistics					
Model	R^2	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	Durbin-Watson
1	.683[a]	.466	.223	1.5870%	.466	1.920	5	11	.171	2.042
a. Predictors: (Constant), الربحية ,مؤشر سعر الفائدة الحقيقي ,السيولة ,الائتمان ,الودائع										
b. Dependent Variable: نمو الناتج المحلي الاجمالي										

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا علي بيانات برنامج SPSS

والجدول التالي يوضح أن معامل التحديد للنموذج يوضح أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة (٤٦٦.) بمعامل تحديد مصحح (223.) ومعامل ارتباط للنموذج ككل يمثل علاقة طردية متوسطة بنسبة (47%) بانحراف معياري للتقدير (1.5870%) ومعامل Durbin-watson (ديربن- واطسن) يساوي (2.042).

جدول رقم (١٠)

جدول تحليل التباين

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	24.179	5	4.836	1.920	.171[b]
	Residual	27.704	11	2.519		
	Total	51.882	16			
a. Dependent Variable: نمو الناتج المحلي الاجمالي						
b. Predictors: (Constant), الربحية ,مؤشر سعر الفائدة الحقيقي ,السيولة , الائتمان ,الودائع						

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات برنامج SPSS

وهذا يمثل جدول تحليل التباين للنموذج وبه قيم (مجموع مربعات الانحرافات، قيمة البواقي، مربعات الانحرافات الصغرى) وهم (51.882, 27.704, 24.179) على الترتيب، بدرجات حرية (١٦, ١١, ٥) على الترتيب أيضا وقيمة جدولية محسوبة تتبع توزيع F (1.920).

جدول رقم (١١)

Coefficients[a]

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	15.064	5.731		2.629	.023
	مؤشر سعر الفائدة الحقيقي	-.177	.119	-.406	-1.492	.164
	الائتمان	-.190	.112	-1.090	-1.693	.118
	الودائع	.057	.046	.942	1.249	.237
	السيولة	-.062	.061	-.263	-1.019	.330
	الربحية	.090	.084	.502	1.074	.306
a. Dependent Variable: نمو الناتج المحلي الاجمالي						

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا علي بيانات برنامج SPSS

وتكون معادلة انحدار النموذج

$$Y = 15.064 - 0.177x_1 - 0.190x_2 + 0.057x_3 - 0.062x_4 + 0.090x_5$$

ويكون كلا من السيولة والودائع لهما تأثير معنوي وإيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.03 ، 0.01) على الترتيب بدرجة ثقة ٩٥%، وتكون الربحية مؤثرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.08) عند درجة ثقة ٩٠%.

نمو النتائج المحلي الإجمالي

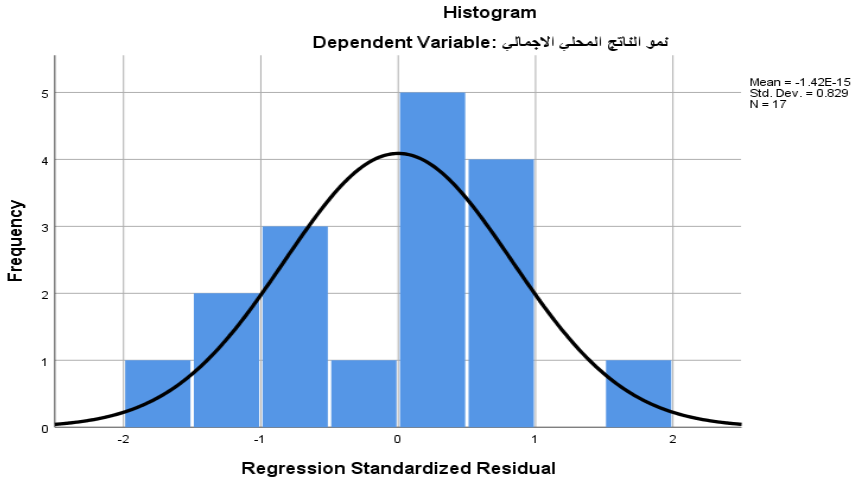

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا علي بيانات برنامج SPSS

ومن الرسم البياني يتضح أن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي بإنحراف معياري (٠,٨٢٩).

نمو الناتج المحلي الإجمالي

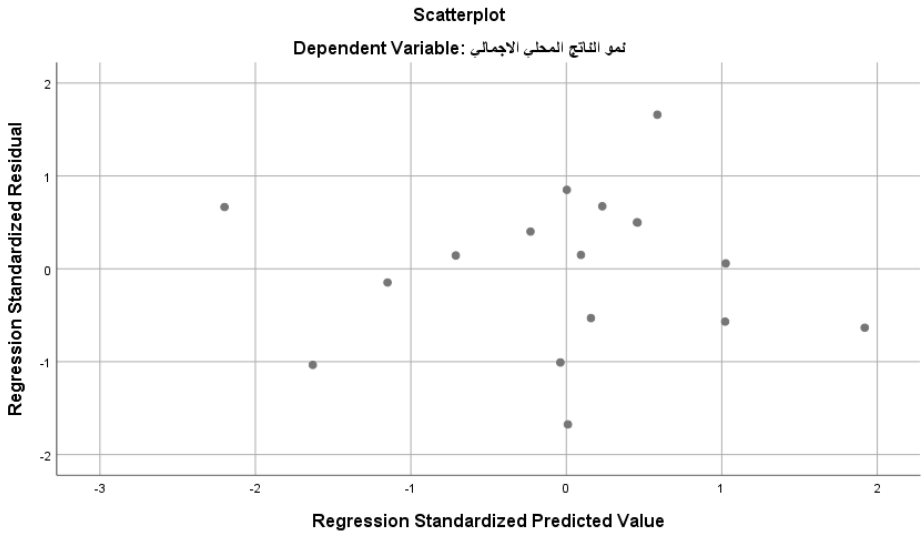

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا علي بيانات برنامج SPSS

يتضح من رسم ال Scatterplots أن النقاط عشوائية وهذا يدل على أن النموذج صحيح ويفسر البيانات تفسيرا جيدا.

جدول رقم (١٢)

Model Fit

Model Fit											
Fit Statistic	Mean	SE	Minimum	Maximum	Percentile						
					5	10	25	50	75	90	95
Stationary R-squared	.246	.	.246	.246	.246	.246	.246	.246	.246	.246	.246
R-squared	.246	.	.246	.246	.246	.246	.246	.246	.246	.246	.246
RMSE	1.615	.	1.615	1.615	1.615	1.615	1.615	1.615	1.615	1.615	1.615
MAPE	19.188	.	19.188	19.188	19.188	19.188	19.188	19.188	19.188	19.188	19.188
MaxAPE	68.418	.	68.418	68.418	68.418	68.418	68.418	68.418	68.418	68.418	68.418
MAE	1.323	.	1.323	1.323	1.323	1.323	1.323	1.323	1.323	1.323	1.323
MaxAE	2.737	.	2.737	2.737	2.737	2.737	2.737	2.737	2.737	2.737	2.737
Normalized BIC	1.293	.	1.293	1.293	1.293	1.293	1.293	1.293	1.293	1.293	1.293

المصدر:من اعداد الباحثة اعتمادا علي بيانات برنامج SPSS

وهذا الجدول يوضح أن معامل الارتباط (0.88) وهذا معدل قوي جدا ويدل على ان النموذج يمثل البيانات بدرجة عالية جدا.

ويشير (RMSE) إلى الجذر التربيعي للأخطاء المعيارية وكلما قل كلما تقارب التوافق بين البيانات وقيمته (0.23) وهي قيمة ضعيفة ويدل على توافق البيانات بنسبة كبيرة.

ويشير (MAPE) إلى متوسط نسبة الانحراف المطلق وكلما قل كلما دل على دقة التنبؤ وقيمته (5.55) وهي قيمة ليست بكبيرة أيضا مما يدل على دقة التنبؤ.

جدول رقم (١٣)

معلمات نموذج التجانس الأساسي

Exponential Smoothing Model Parameters								
					Estimate	SE	T	Sig.
نمو الناتج المحلي الاجمالي-Model_1	نمو الناتج المحلي الاجمالي	No Transformation	Constant		6.089	.807	7.547	.000
	الربحية	No Transformation	Numerator	Lag 0	.089	.040	2.209	.043

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا علي بيانات برنامج SPSS

من جدول معلمات نموذج التجانس الأسي Exponential Smoothing Model Parameters يتضح من التوقع أو التقدير Signature أن كل المقدرات والمعلمات (السيولة، الربحية، الودائع، الائتمان، ومؤشر الفائدة الحقيقي) لها تأثير في التنبؤ بنمو الناتج المحلي الإجمالي كما يوضح الشكل التالى:

تأثير المقدرات والمعلمات(السيولة،الربحية،الودائع،الائتمان،ومؤشر القيادة الحقيقي)

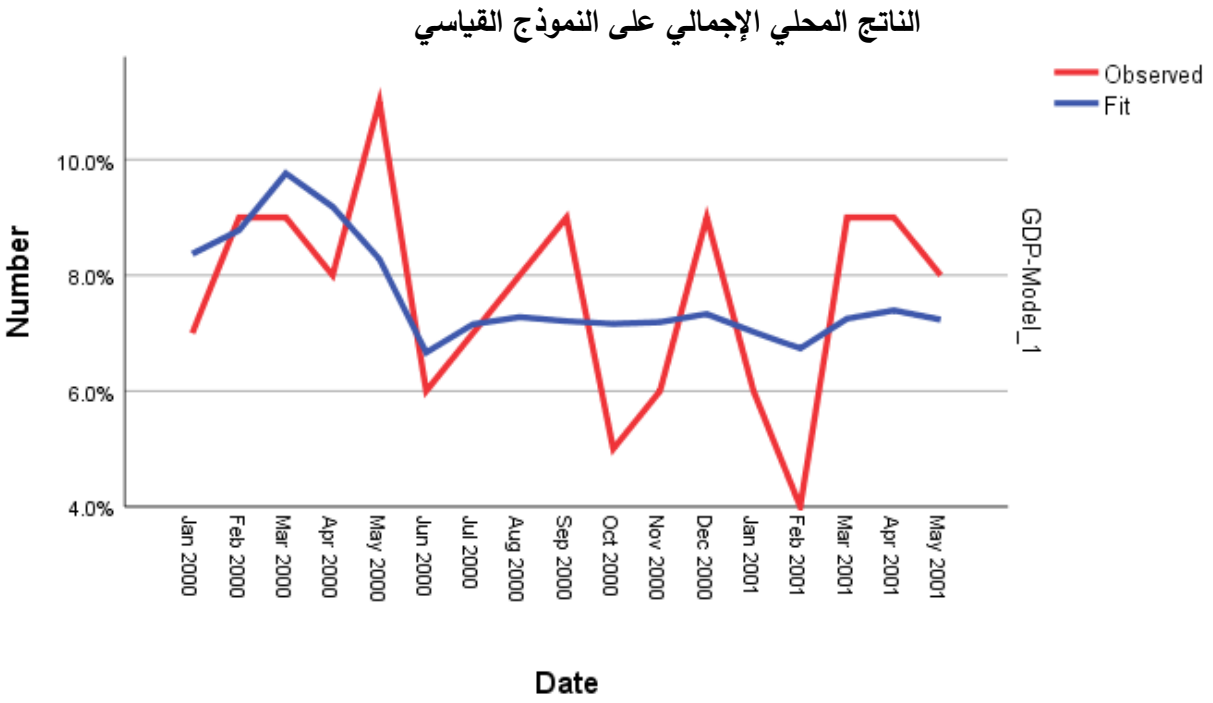

النتيجة (الخلاصة)

تبين لنا من خلال النموذج السابق قبول الفرض البديل القائل بأنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية بأن تطور القطاع المصرفي أثر علي معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في القطاع المصرفي الرواندي.

رابعا: النتائج والتوصيات والخاتمة

النتائج

توصلت الدراسة الي عدد من النتائج كان أهمها:

١- وجود أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق مبادئ وأساليب الرقابة المصرفية على معدلات النمو الاقتصادي.

٢- سيكون التحدي الرئيسي للبنوك الرواندية في المستقبل هو الحفاظ على مراكز رأسمالية قوية لأن يوفر مركز رأس المال القوي على مستوى الصناعة مقياسًا هامًا لقدرة البنوك على تحمل الخسائر غير المتوقعة الناتجة عن مخاطر الائتمان والسوق.

٣- لم يكن يوجد تأثير واضح لتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية للدولة علي معدلات كفاءة رأس المال.

٤- أثر ايجابي لمعدلات السيولة حيث ارتفعت نسبة السيولة من ١٥% لعام ٢٠٠٤ إلى أن وصلت ٦٥% لعام ٢٠١٠ كانت نسبة السيولة (الأصول السائلة إلى الودائع) التي تقيس قدرة البنوك على تلبية احتياجات السيولة تراوحت النسبة من ٣٥% الى ٥٧% خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠) وهوما فوق الحد الأدنى المطلوب البالغ ٢٠%. وبالاضافة الي اثر ايجابي على القروض المتعثرة حيث هبطت نسبة القروض المتعثرة من ٣٢,٨% لعام ٢٠٠٤ إلى ٦,١% لعام ٢٠١٢ ثم مرت تلك النسبة بمرحلة من عدم الاستقرار منذ عام ٢٠١٣.

٥- صاحب تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية أثر سلبي على مؤشر الربحية حيث كانت نسبت الربحية عام ٢٠٠٤ كانت ٢٣,٩ % وفي ٢٠٢٠ وفقا لأخر تبيان صدر من البنك الوطني الرواندي بلغت النسبة في سبتمبر ١١,٠%. وايضا.

٦- ظهور معدل نمو عالي للأصول بالإضافة الى تحسن صافي الربح في القطاع المصرفي بشكل ملحوظ خلال الفترة ٢٠٠٤ حتي ٢٠١١ حيث لم تشعر البنوك الروندية بالازمة المالية العالمية بشكل مباشر وفي عام ٢٠١٢ بلغت نسبة إجمالي الأصول ٣,٧% واستمرت في الإرتفاع حتي عام٢٠١٨ ثم انخفضت عام ٠١٩ -٢٠٢٠ من ٥,٩% الى ٤,٥% .

٧- وعند تقييم الأرباح والربحية باستخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA) بالإضافة إلى نمو الدخل من السلف والعمولات وصافي هامش الفائدة استقرار في معدل

الربحية مما يعكس الاستقرار في القطار المصرفي الروندي نتيجة لتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي.

٨- تمتع النظم المصرفي الرواندي بنسبة عالية من السيولة مما انعكس علي معدلات الأمان بالإيجاب, وصل إجمالي الودائع في النظام المصرفي الرواندي بنسبة ١٣,٦ في المائة من ٨٢٧ مليار فرنك سويسري في يونيو ٢٠١٢ إلى ٩٤٠ مليار فرنك سويسري في الربع الثاني ٢٠١٣.

٩- تمت رسملة البنوك بشكل كافي من حيث رأس المال ونسب الملاءة الإجمالية ، مع بقاء كلاهما أعلى بكثير من الحد الأدنى من المتطلبات الاحترازية البالغة ١٠ % و ١٥%.

التوصيات

١- الإشراف الكمي الموحد للقطاع المصرفي الرواندي يجب أن يمتد ليشمل جميع الكيانات المالية ذات الصلة ضمن مجموعة موحدة بما في ذلك الشركة الأم ، والشركات التابعة والكيانات التي لدى المجموعة على الأقل خمسة بالمائة (٥٪) مشاركة. هذا ومن الضروري ان يشمل الاشراف الكمي الموحد للقطاع المصرفي الرواندي كفاية رأس المال داخل المجموعة ،المعاملات والأرباح والسيولة ومخاطر التركيز أو أي معلومات أخرى تعتبر من الضروري.

٢- تطبيق مزيدا من الاجراءات الاحترازية لمنع تكرار انهار نمو الائتمان في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بعد فترة من نقص السيولة عندما قام صندوق التقاعد الحكومي بسحب الودائع للاستثمار المباشر في العقارات.

٣- الرقابة في القطاع المصرفي الرواندي خارجية في معظم الاحيان، فالبنك الوطني الرواندي هو المسيطر علي عمليات الرقابة المصرفية فلابد من انتهاج اسلوب جديد وهو تطبيق كامل لنوعين الرقابة (الداخلية والخارجية).

٤- تطبيق النظام المصرفي االرواندي نظام فيد واير Fid Wire: وهو نظام داخلي للمصرف الاتحادي في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتم تحويل الأموال إلكترونياً من خلال اتصال العميل هاتفياً ليعطي التعليمات بالتحويل للجهة المستلمة عبر شفرة خاصة في جهاز إلكتروني، وايضا نظام شيبس Chips: وهو نظام المدفوعات بين المصارف التابعة لدار المقاصة، ويمثل مصارف عملاقة في أمريكا وبلدان أخرى، حيث يتم إرسال الأموال بين البنوك كدائن ومدين عن طريق نظام المقاصة.

٥- وضع ضوابط ومعايير واضحة لاعتبار البنك متعثراً، والإجراءات التى يمكن للبنك المركزى اتخاذها حياله، وذلك دون التقيد بأحكام قانون الإفلاس التى لا تتناسب مع طبيعة البنوك.

٦- التوسع في الرقابة الداخلية واعطاء صلاحيات اكبر لمجالس ادارة البنوك في تطبيق اسس وقواعد الحوكمة بالاضافة الي تطبيق اساليب جديدة في عمليات الرقابة الميدانية

٧- تبني سياسة داخلة في القطاع المصرفي الرواندي هدفها الحفاظ على مراكز رأسمالية قوية لأن يوفر مركز رأس المال القوي على مستوى الصناعة مقياسًا هامًا لقدرة البنوك على تحمل الخسائر غير المتوقعة الناتجة عن مخاطر الائتمان والسوق.

٨- لابد من تبني الحكومة الرواندية لسياسة الدمج والاستحواذ لتحافظ علي معدلات نمو عالية في السنوات القادمة

الخاتمة

تناولت الدراسة تطور أداء القطاع المصرفي في رواندا، من حيث تحليل أداء وسلامة القطاع المصرفي خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، من حيث مؤشرات الملاءة المالية والأداء المالي كمؤشرات حقوق الملكية ومعدل كفاية رأس المال ومؤشرات السيولة، بعد دراسة المشكلة البحثية تبين أن القطاع الصرفي الرواندي تأثر بشكل ايجابي بتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية، مما يعني وجود أثر ذو دلالة احصائية للرقابة المصرفية على معدلات النمو الاقتصادي، من خلال معدلات السيولة والأمان للقطاع المصرفي، والاستدلال على قدرة القطاع المصرفي الرواندي على المنافسة في ظل تطبيق سياسة الإصلاح المصرفي، شعرت البنوك الرواندية بتأثير الأزمة العالمية بشكل غير مباشر من خلال الضغوط على السيولة وزيادة تكاليف التمويل، وقد انعكس الموقف بسبب انخفاض مستوى القروض المتعثرة بسبب الأنشطة الاقتصادية القوية والتحسن في إجراءات ضمان الائتمان.

خامساً: المراجع

١- التحليل المالي، الإدارة المالية، للدكتور محمد سعد عبد الهادي. دار الحامد- الطبعة الأولى ٢٠٠٨قانون ضمانات وحوافز الاستثمار،د. أسامة.

٢ - مبادئ الإستثمار اسم المؤلف الدكتور زياد رمضان دار وائل للنشر الطبعة الثالثة٢٠٠٥ .

٣- صندوق النقد الدولي التقرير السنوي ، ص ٢٠١١،٩٠

٤- د.محمد سعد عبد الهادي،التحليل المالي-الإدارة المالية، دار الحامد-الطبعة الأولي-٢٠٠٨.

٥ - البنك المركزي الرواندي، رواندا القانون رقم ٢٠١٨/٠١ المؤرخ في ٢٠١٨/١/٢٤ حوكمة الشركات للبنوك ص ٥٢ ويمكن الاطلاع من خلال الرابط التالي
https://www.bnr.rw/financial-stability/bank-supervision/laws-and-regulations/

٦ - مصطفى عبد الله وأبو القاسم خشيم، مبادئ علم الإدارة العامة، الجامعة المفتوحة، طرابلس،٢٠٠٢, ص ص٣٨٦-٣٨٧

7 - Lionnel et V.Gerard ,Audit et Contrôle interne: Aspects Financiers, Opération et stratégique, 04ème edition Dalloze, Paris, 1992, P :35.

8 - Regulation N° 4230 /2019 - 00024[614] Of 5/6/2019 .

9 - The National Bank Of Rwanda On Minimum Internal Control And Internal Audit 10 - Standards In Banks, Official Gazette No Special Of 26/07/2019.

11 - Lionnel et V.Gerard ,Audit et Contrôle interne: Aspects Financiers, Opération et stratégique, 04ème edition.

12 - Fitch, citing gains made from a sustained period of strong growth and improvement in the business environment, Rwanda's sovereign rating by a notch to 'B' In August 2010.

13 - Regulation N° 4230 /2019 - 00024[614] Of 5/6/2019 Of The National Bank Of Rwanda On Minimum Internal Control And Internal Audit Standards In Banks, Official Gazette No Special Of 26/07/2019.

14 - Ministry of Finance and Economic Planning (2000), Kigali – Rwanda Vision 2020.

E. Reports

1. **National Bank of Rwanda, Annual Reports since 2004 (Kigali: National Bank of Rwanda).**
2. **National Bank of Rwanda, FINANCIAL STABILITY REPORT (2006-2011) (Kigali –National Bank of Rwanda**
3. **National Bank of Rwanda (2015). Quarterly Monetary Report: Developments and Outlook 2015**
4. **National Bank of Rwanda, FINANCIAL STABILITY REPORT (2006-2011) (Kigali –National Bank of Rwanda)**
5. **1 3. http://www.bis.org/publ/bcbs128.pdf Basel II: International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards: a Revised Framework, Comprehensive Version (BCBS) (June 2006 Revision)**
6. **1 4. Free Basel II Mini Multichoice exams Mini Online Multichoice Exam that helps visitors understand the potential changes to Basel II.**

المواقع:

١- الموقع الرسمي للبنك الوطني الرواندي اللائحة رقم ٢٠١٨/٢٣١٠ -٠٠٠١٧ [٦١٤] الصادر في ٢٠١٨/١٢/٢٧ عن البنك الوطني ص ٥٠.